



دراسات: العلم الإلهي

نویسنده: معرفت، محمد هادی

فلسفه و کلام :: رسالة الثقلين :: مرداد 1377 - شماره 26

از 25 تا 36

آدرس ثابت : <http://www.noormags.com/view/fa/articlepage/138204>

دانلود شده توسط : آهو خرس

تاریخ دانلود : 1393/06/01 19:43:28

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) جهت ارائه مجلات عرضه شده در پایگاه، مجوز لازم را از صاحبان مجلات، دریافت نموده است، بر این اساس همه حقوق مادی برآمده از ورود اطلاعات مقالات، مجلات و تألیفات موجود در پایگاه، متعلق به "مرکز نور" می باشد. بنابر این، هرگونه نشر و عرضه مقالات در قالب نوشتار و تصویر به صورت کاغذی و مانند آن، یا به صورت دیجیتالی که حاصل و بر گرفته از این پایگاه باشد، نیازمند کسب مجوز لازم، از صاحبان مجلات و مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) می باشد و تخلف از آن موجب پیگرد قانونی است. به منظور کسب اطلاعات بیشتر به صفحه [قوانین و مقررات](#) استفاده از پایگاه مجلات تخصصی نور مراجعه فرمائید.



پایگاه مجلات تخصصی نور

www.noormags.com

دراسات

الإدراك

* الشيخ

محمد هادي معرفت

العلم في حقيقته هو انكشاف المعلوم لدى العالم ، وهو امر إضافي ينتزعه العقل من تقابل المُدْرِك والمُدْرَك مع عدم حائل بينهما ؛ فليس العلم سوى رفع الحجاب الحاجز بين المنكشف والمنكشف لديه، فإذا لم يكن حجاب بين المُدْرِك ومُدْرَكه ، حصل الإدراك ، الذي هو عبارة عن انتقاش صورته في ذهن المُدْرِك ، على أثر هذا التقابل ، سواء أكان عيناً أم معنى^(١).

فالعلم أمر اعتباري انتزاعي ، منشؤه ذلك التقابل الخاص .

أما علمه تعالى بالأشياء فهو عبارة عن حضور الأشياء بأسرها لديه تعالى ، وكل شيء هو رهن حضوره في محضر القدس تعالى ، ليس يعزب عنه شيء .

وكانت صفحة الوجود بأسرها هي صفحة اللوح المحفوظ ، المرشحة فيها صور الموجودات ، لا بنقوشها وأشكالها ، بل بذواتها وأعيانها .

ولم يكن هناك حجاب بينه تعالى وبين الأشياء ، ومن ثَمَّ كان علمه تعالى حضورياً ، وكانت الأشياء بأسرها رهن حضورها في ساحة

(١) قال العلامة الطباطبائي: «وليس العلم سوى حضور شيء لشيء» (نهاية الحكمة: ٢٨٩).

قدسه تعالى ، وحتى الزمان لا يصلح حاجزاً في هذا المجال .
إذن لا يختلف علمه بالأشياء - بالنسبة إليه تعالى - سواء قبل وجوداتها أم بعدها ، حيث صفحة الوجود ، في طولها وعرضها ، متساوية النسبة إلى ذاته المقدسة ، التي لا يحدّها زمان ولا مكان .
نعم ، جاء الاختلاف بالقياس إلى ذوات الموجودات (المعلومات لديه تعالى أزلاً) حيث مختلف التعلّقات والإضافات ، فقد كان التعلق قبل وجوداتها ملحوظاً في وصف ، وبعد الموجود ملحوظاً في ذات ، فالعلم المتعلق بالذات ، إنما يتحقّق بعد الوجود ، وقد كان قبلاً متعلقاً بالوصف .

فهذا الاختلاف في العلم إنما هو بالنظر إلى المعلوم دون العالم ، فلم يحصل تغيير في علمه تعالى الملحوظ في ذاته المقدسة ، ولم يكن محلاً للحوادث ، تعالى الله عن ذلك .

وعلمه تعالى ، كما يتعلّق بالحقائق والماهيات ، كذلك يتعلّق بالأعيان والأشخاص ، إذ لا فرق بين الكليات والجزئيات في حضورها جميعاً بمحضر القدس تعالى ، كلٌّ في صقع ظهوره وفي ظرف وجوده الخاص .

كما لا فرق في تعلق علمه تعالى بالأشياء قبل وجوداتها أزلاً متعلقاً بالوصف ، المسمّى عندهم بالعلم الذاتي ، أو بعد وجوداتها فيما لا يزال متعلقاً بالذات ، المسمى عندهم بالعلم الفعلي ، فلا يزال علمه تعالى بالأشياء ، سواء قبل الوجود أم بعد الوجود ، وإن كان قد تغيّر العنوان بتغيّر المتعلق لا غير .

وقد نُسب إلى أبي محمد هشام بن الحكم الشيباني^(٢) قوله بأن الله تعالى لا يعلم الجزئيات إلا عند وقوعها ، مستدلاً بقوله تعالى : ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾^(٣) .

كما نُسب إلى أبي الحسين محمد بن علي الطيب البصري^(٤) قوله

(٢) شيخ الإمامية
ومتكلمهم المناظر. توفي
سنة ١٩٠.

(٣) الانفال: ٦٦.

(٤) المتكلم على مذهب
المعتزلة. توفي سنة ٤٤٦.

بتغيير علمه تعالى المتعلق بالجزئيات حسب تغييرها .

قال سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٣) : «ذهب أبو الحسين إلى أن علم البارئ بالجزئيات يتغير بتغييرها ، ويحدث بعد وقوعها ، ولا يقدر ذلك في قدم الذات ، كما هو مذهب جهم بن صفوان السمرقندي (قتله نصر بن سيار سنة ١٢٨) ، وهشام بن الحكم من القدماء . وهو (أي البارئ تعالى) في أنه في الأزل إنما يعلم الماهيات والحقائق ، وأما التصديقات - أعني الأحكام بأن هذا قد وجد ، وذلك قد عدم - فإنما يحدث فيما لا يزال (أي يتجدد حسب تلاحق الزمان) ، وكذا تصور الجزئيات الحادثة (أي العلم بها) . وبالجملة فذاته (تعالى) توجب العلم بالشيء بشرط وجوده ، فلا يحصل قبل وجوده ، ولا يبقى بعد فناءه . قال : ولا امتناع في اتصاف الذات بعلوم حادثة ، هي تعلقات وإضافات ، ولا في حدوثها مع كونها مستندة إلى القديم بطريق الإيجاب دون الاختيار ، لكونها مشروطة بشروط حادثة»^(٥) .

(٥) شرح المقاصد ٤: ١٢٦ - ١٢٧ .

وذكر الإمام الرازي استدلال أبي الحسين على مذهبه الذي خالف فيه مشايخ المعتزلة ، قال : «وزعم أن العلم بأن الشيء سيوجد يمتنع أن يكون نفس العلم بوجوده إن وجد ، واحتج عليه من وجوه :

أولها : أن من شرط المثليين أن يقوم كل واحد منهما مقام الآخر ، والعلم بأن الشيء سيوجد لا يقوم البتة مقام العلم بأنه موجود الآن ، فإن قبل وقوع المعلوم لو اعتقد أنه سيقع بعده ذلك ، كان علماً ، ولو اعتقد أنه واقع الآن كان جهلاً . وأما حال وقوعه ينعكس الأمر ، فلو اعتقد أنه سيقع كان جهلاً ، ولو اعتقد أنه واقع كان علماً ، فثبت أن كل واحد منهما لا يقوم مقام الآخر ، وذلك يقتضي كونهما مختلفين في الحقيقة ، وإذا وقع الاختلاف في الحقيقة لا يمكن دعوى الاتحاد .

وثانيها : أن كونه علماً بأنه سيقع غير مشروط بوقوعه ، وكونه

علماً بوقوعه مشروط ؛ وما ليس مشروطاً بالشيء يمتنع أن يكون عين ما يكون مشروطاً بالشيء .

وثالثها: أن مجرد العلم بأن الشيء سيقع ، لا يكون علماً بوقوعه إذا وقع ، فإن من علم أن زيداً سيدخل البلد غداً ، ثم إنّه جلس في بيت مظلم لا يتمييز فيه بين الليل والنهار ، وبقي على هذه الحالة حتى جاء النهار ودخل زيد البلد ، فهذا هذا الشخص بمجرد علمه بأن زيداً سيدخل البلد غداً ، لا يصير عالماً بأنه دخل الآن في البلد ؛ فثبت أن العلم بأن الشيء سيوجد لا يكون علماً بوجوده إذا وجد . بلى من علم أن زيداً سيدخل البلد غداً ، ثم علم حضور الغد ، فحينئذ يتولد من هذين العلمين علم بأن زيداً دخل الآن البلد .

ورابعها: أن العلم بالشيء صورة مطابقة للمعلوم ، ولا شك أن حقيقة أنه سيقع مخالفة لحقيقة الوقوع في الحال ، فوجب أن يكون العلم بأحدهما مخالفاً للعلم بالآخر^(٦) .

هكذا استدل أبو الحسين البصري دعماً لمذهبه في علمه تعالى بالجزئيات ، وأنه متغاير حسب تعلقاته المتغايرة .

وأورد عليه مشايخ المعتزلة سؤالين :

الأول : كيف يزول له تعالى علم ليخلفه علم آخر ، تحقيقاً لمبدأ التغير ، مع فرض قدم علمه تعالى في جملة أوصافه الذاتية القديمة ؟

الثاني : هل لا يستلزم التغيير في صفة ذاتية تغييراً في الذات ؟ وأجاب الامام الرازي على السؤالين بأن التغير الحاصل في علمه تعالى إنما هو في جانب تعلقاته التي هي إضافات ونسب اعتبارية ، وهي لا تؤثر في ذات علمه تعالى^(٧) .

هذا ، وقد أنكر الشيخ المفيد صحة نسبة هذا القول إلى هشام بن الحكم ، وذكر أنه تخرص عليه ، رماه به خصومه من المعتزلة الذين كان يجادلهم في ذات أقاويلهم ، وربما تسلّم منهم بعض الآراء جدلاً

(٦) البراهين في علم الكلام
١١٦:١ - ١١٩

(٧) م . ن .

لا عقيدة .

قال : إن الله تعالى عالم بكل ما يكون قبل كونه ... وهو مذهب جميع الإمامية ، ولسنا نعرف ما حكاه المعتزلة عن هشام بن الحكم في خلافه ، وعندنا أنه تحرّص منهم عليه ، وغلط ممّن قلّدهم فيه ، فحكاه من الشيعة عنه^(٨) ، ولم نجد له كتاباً مصنفاً ولا مجلساً ثابتاً . وكلامه في أصول الإمامة ومسائل الامتحان يدلّ على ضدّ ما حكاه الخصوم عنه^(٩) .

وهكذا ذكر السيد المرتضى أن نسبة هذا القول إليه اختلاق من المعتزلة ، قال : «فأمّا حدوث العلم (أي إنّ الله تعالى لا يعلم الأشياء إلا بعد كونها) فهو أيضاً من حكاياتهم (المعتزلة) المختلفة ، وما نعرف للرجل فيه كتاباً ، ولا حكاه عنه ثقة»^(١٠) .

كما أنكر سيدنا العلامة الطباطبائي ثبوتاً للماهيات في صقع الأزل قبل وجوداتها في صقع لا يزال ، حسبما اصطلح عليه المعتزلة بالأعيان الثابتة^(١١) . قال : «إن فرض ثبوت ما للماهية في الأزل ووجودها فيما لا يزال يقضي بتقدم الماهية على الوجود ، وأتّى للماهية هذه الأصالة والتقدم؟»^(١٢) .

نعم علمه تعالى الذاتي بالاشياء قبل وجوداتها كان أزلاً ، لا بذلك المعنى الذي فرضه أهل الاعتزال ، بل بمعنى علمه تعالى بذاته المقدسة المنطوية فيها جميع الحقائق بأسرها ، علماً إجمالياً في عين التفصيل ، وتفصيلاً في عين الإجمال ﴿والسماوات مطويات بيمينه﴾ . أما علمه تعالى الفعلي بالاشياء فإنما هو بعد الوجود ، حيث الحضور الخاص تفصيلاً .

قال : «علمه تعالى الفعلي بالاشياء ، إنما نعني به أن كل شيء حاضر عنده تعالى غير محجوب عنه»^(١٣) .

وقد أوضح مقصوده من العلم الفعلي ، بأنه العلم الحاصل عند

(٨) روى سعد بن عبد الله عن أبي هاشم الجعفري قال : «سأل محمد بن صالح الأرمي أبا محمد العسكري عليه السلام عن آية المحو والإثبات، فقال أبو محمد: وهل يمحو إلا ما لم يكن؟ كان، ويثبت إلا ما لم يكن؟ فقلت في نفسي: هذا خلاف ما يقول هشام بن الحكم أنه لا يعلم الشيء حتى يكون، فنظر إليّ أبو محمد فقال: تعالى الجبار العالم بالاشياء قبل كونهها» (بحار الانوار ٤: ١١٥) .

(٩) أوائل المقالات، الشيخ المفيد: ٢١ - ٢٢ .

(١٠) الشافي في الإمامة للشريف المرتضى ٨٦٠١ .

(١١) نهبت عامة المعتزلة إلى أن للماهيات ثبوتاً عينياً في العدم، وهو الذي تعلق به علمه تعالى بالاشياء قبل وجوداتها، نهاية الحكمة: ٢٩٢ .

(١٢) تفسير الميزان ١٥ :

٢٧٥، وراجع النهاية: ٢٨٩ .

(١٣) الميزان ٨ : ١٦٩ .

تحقق الأشياء خارجاً ، في مقابلة العلم الذاتي الكائن قبل وجوداتها .
قال : «والسمع والعلم وإن كانا معدودين من صفاته تعالى الذاتية ،
التي هي عين الذات المتعالية ، من غير أن يتفرع على أمر غيرها ، لكن
من العلم ، وكذا السمع والبصر ، ماهو صفة فعلية خارجة عن الذات ،
وهي التي يتوقف ثبوتها على تحقق متعلق غير الذات المقدسة ،
كالخلق والرزق والإحياء والإماتة ، المتوقفة على وجود مخلوق
ومرزوق وحي وميت .

والاشياء لما كانت بأنفسها وأعيانها مملوكة ومحاطة له تعالى ...
والجميع كائنة ما كانت علم ومعلومة له تعالى ، وهذا النوع من العلم
من صفاته الفعلية التي تتحقق عند تحقق الفعل منه تعالى ، لا قبل ذلك ،
ولا يلزم من ثبوتها بعدما لم تكن تغير في ذاته تعالى وتقدس ؛ لأنها
لا تعدو مقام الفعل ، ولا تدخل في عالم الذات ...» ، والآية ، أعني قوله
تعالى : ﴿وله ما سكن في الليل والنهار وهو السميع العليم﴾ (١٤) ، إنما يعني
هذا العلم الفعلي الذي هو نتيجة الملك والإحاطة والخلق والإيجاد ، إذ
كيف يمكن الجهل بشيء هو مصنوعه وناشئ في ملكه وبإذنه تعالى
وتقدس ؟ (١٥) .

(١٤) الانعام : ١٣ .

(١٥) الميزان ٧ : ٢٧ - ٢٨ .

وراجع ص ٢٦ .

وبذلك نستطيع توجيه ما نسب إلى هشام من القول بأن الله تعالى
إنما يعلم الجزئيات عند وقوعها ، وذلك نظراً لأن العلم في حقيقته هو
خرق الحجب الحائلة بين العالم والمعلوم ، وأن العلم بذات الشيء إنما
يكون عند تحققه وظهوره على صفحة الوجود ، والمقصود من
الجزئيات هي التشخيصات الحقيقية ، المحققة لفعلية الوجود ، فقد
تساوق علمه تعالى بالأشياء وظهور الأشياء في عالم الوجود ؛ فصح
القول بأن علمه تعالى الفعلي بالأشياء ليس سوى حضور الأشياء
ذاتها لديه تعالى وكونها بمحضه الكريم ، الامر الذي عرفته من كلام
سيدنا العلامة الطباطبائي رحمته الله عليه .

العلم الذاتي والعلم الفعلي

قد عرفت في تعبير سيدنا العلامة تنويع علمه تعالى إلى الذاتي والفعلي ، وأن الأول هو المستند إلى الذات المقدسة لا شيء سواها ، وهو العلم الأزلي الكائن قبل وجود الاشياء . أما العلم الفعلي فهو الحاصل بحصول الاشياء وعند وجوداتها في عرصة الوجود ، كل في صقعته المتناسب .

وهذا الاصطلاح هو المعبر عنه في مصطلح بعضهم بالعلم القديم ، والعلم الحادث ، فأثبت له تعالى علمين : علماً أزلياً قديماً حسب قدم ذاته المقدسة ، وعلماً حادثاً يحدث مع حدوث الاشياء . ولا مشاحة في الاصطلاح بعد وضوح المقصود .

قال العلامة - بصدد بيان نوعي علمه تعالى - : «إن لكل مجرد علماً بذاته ، لحضور ذاته المجردة عن المادة لذاته ، وليس العلم إلا حضور شيء لشيء ؛ فذاته تعالى معلومة لذاته .

كما أن ذاته المقدسة حقيقة الوجود الصرف ، البسيط الواحد بالوحدة الحقّة الذي لا يداخله نقص ولا عدم . فلا كمال وجودياً في تفاصيل الخلقة بنظامها الوجودي إلا وهي واجدة له تعالى بنحو أعلى وأشرف ، غير متميّز بعضها عن بعض ، لمكان الصرافة والبساطة .

فكل شيء سواه هو معلوم له تعالى في مرتبة ذاته المقدسة ، علماً تفصيلياً في عين الإجمال ، وإجمالياً في عين التفصيل .

وأيضاً فإن ما سواه من الموجودات منتهية في وجوداتها إليه تعالى ، قائمات الذوات به قيام الرابط بالمستقل ، حاضرات لديه بوجوداتها غير محجوبات عنه .

فالاشياء معلومة له تعالى في مرتبة وجوداتها ، علماً حضورياً ، أما المجردة فبأنفسها ، وأما المادية فبصورها المجردة .

فقد تبين بذلك :

أولاً: أن للواجب تعالى علماً بذاته في مرتبة ذاته ، وهو عين ذاته .
وثانياً: أن له تعالى علماً بما سوى ذاته من الموجودات في مرتبة ذاته ، وهو المسمى بالعلم قبل الإيجاد (وهو العلم الذاتي الأزلي بالاشياء) .

وثالثاً: أن هذا علم إجمالي في عين الكشف التفصيلي .
ورابعاً: أن له تعالى علماً تفصيلياً بما سوى ذاته من الموجودات في مرتبة ذواتها ، خارجاً عن الذات المتعالية (أي وراء الذات) ، وهو العلم بعد الإيجاد (وهو العلم الفعلي الحادث بحدوث الاشياء فيما لا يزال) .

وخامساً: أن علمه تعالى حضوري كيفما صُوّر . (سواء أكان علماً بذاته أم بسواها ، قبل الإيجاد أو بعده) .
قال - رحمه الله - : فهذه خمس مسائل ... (١٦) .

عينية الصفات

وإن قد عرفت العلم الذاتي ، وأنه عين الذات المقدسة ، كسائر صفات الذات ، فلنتريث قليلاً كي نعرف تفسير هذه العينية ، وماذا يكون المقصود منها ؟

وحيث كانت الذات المقدسة هي منشأ كل كمال في عالم الوجود ، وإليها تنتهي كل صفة محمودة كان قد تحلّى بها جميع الموجودات ، فلا بد أن تكون هي بالذات مستجمعة لجميع الصفات والكمالات ؛ إذ إنها بأجمعها منحدره عنها ومستفيضة منها ، فلولا تحلّيها في نفسها بمطلق الكمالات ، وواجديتها لأسس معالي الصفات ، لما أمكن النشوء منها والاستفاضة منها في مثل هذا الخضم من الخير والبركات : ﴿وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم﴾ (١٧) .

إنما الواجد للشيء الغني بالذات كان يمكن المنح والإعطاء ، دون المعوز الفاقد المحتاج (١٨) .

(١٦) راجع الفصل ١١ (في علمه تعالى) من نهاية الحكمة: ٢٨٩ .

(١٧) الحجر: ٢١ .

(١٨) راجع الطباطبائي في نهاية الحكمة : ٢٨٥ .
ولداروين (العالم الطبيعي الانجليزي) هنا كلام استدلالي لطيف، في رسالة بعثها إلى أحد زملائه في المانيا جاءه الرسالة في مقدمة كتابه أصل الانواع الطبعة الاولى يقول فيها: «إنا نجد في هذا الكون صفات جلية وآثار كريمة تنبؤك عن علم وعقل وتدبير، وكذا عن حكمة وحياء وقدرة ، فإذا كانت النقطة الاولى فاقدة للعقل والشعور، فمن أين جاءت هذه الآثار؟» .

فحيث وجدناه تعالى مبدءاً كل كمال ومنشأ كل جمال ، فقد عرفناه مجمع الكمالات وملتقى معالي الصفات .

أما كيف تجمعت هذه الكمالات في ذاته المقدسة ، فإن ما يهدينا إليه البرهان هو أن مقام الذات متعالٍ عن عروض صفة أو الاقتران بحالٍ ، فلا تركيب في ذاته تعالى ، ولا مصاحبة قرين لا في الأزل ولا في ما لا يزال .

إذن ليست هناك سوى ذاته المقدسة التي هي منشأ الكمالات ، ومنهل الفيوضات ، فلا بد أنها واجدة لأشرفها ، وحاوية على أعلى مراتبها . أما كيف هذه الواجدية والاحتواء ؟ فهذا ما لا يمكننا العلم به وإن وجدناه ضروري الثبوت .

وبعد ، فمعنى عينية صفات الذات هي أنها أجمع ناشئة من مقام الذات محضاً ، بلا دخول أمر آخر وراء الذات في هذا النسب ، وقد هدانا إلى ذلك جليل آثاره ، ولطيف صنعه ، وعظيم قدرته .

قال العلامة الطباطبائي : «الصفات الذاتية هي عين الذات المتعالية ، من غير أن تتفرع على أمر غيرها»^(١٩) ، أي من غير أن تنتزع من أمر وراء لحاظ الذات .

وإلى ذلك يشير كلام الإمام أمير المؤمنين عليه السلام : «وكمال الاخلاص له نفي الصفات عنه» أي نفي مبادئها ، وتنزيهه تعالى عن كل قرين في الأزل.

حديث اللوحين

هناك اشتهر الحديث عن لوحين :

أحدهما : لوح المحو والإثبات ، وفيه الزيادة والنقصان ، والتغيير

والتبديل .

والثاني : اللوح المحفوظ المكنون عند الله لا يعلمه أحد غيره تعالى ،

(١٩) الميزان ٧: ٢٧ .

وليس ذلك سوى علمه تعالى بالأمور ، إما علماً ذاتياً أزلياً لا يتغير مع الأبد ، أو علماً فعلياً حادثاً مع حدوث الأشياء . وهذا اصطلاح في التعبير ، تشبيهاً لأمر غير محسوس بأمر محسوس ؛ ولا ضير فيه بعد أن كان تقريباً للأذهان .

أخرج الطبري بعدة أسانيد إلى عكرمة عن ابن عباس في آية المحو والإثبات قال : «الكتاب كتابان ، كتاب يمحو الله ما يشاء ويثبت ، وعنده أم الكتاب» (٢٠) .

(٢٠) تفسير الطبري
١١٢:١٣ .

وروى ابن كثير وغيره بالإسناد إلى ابن عباس أنه سأل كعباً عن أم الكتاب ، فقال : «علم الله ما هو خالق وما خلقه عاملون ، ثم قال لعلمه : كن كتاباً ، فكان كتاباً» (٢١) .

(٢١) تفسير ابن كثير
٥٢٠:٢ ، والطبري ١١٥:١٣ .

وروا عن كعب أنه قال لعمر بن الخطاب : «يا أمير المؤمنين ، لولا آية في كتاب الله لأنباتك بما هو كائن إلى يوم القيامة . قال : وما هي ؟ قال : قول الله تعالى : ﴿ يمحو الله ما يشاء ﴾» (٢٢) .

(٢٢) ابن كثير ٥١٩:٢ ،
والألويسي ١٥٣:١٣ ،
والطبري ١١٣:١٣ .

وعن ابن زيد : «يمحو الله ما يشاء ويثبت ممّا ينزل على الأنبياء ، وعنده أم الكتاب لا يغيّر ولا يبديل» (٢٣) .

(٢٣) الطبري ١١٣ : ١١٤ .

وروى الكليني بإسناده الصحيح إلى أبي بصير عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال : «إن لله علمين : علم مكنون مخزون لا يعلمه إلا هو ، من ذلك يكون البداء ، وعلم علمه ملائكته وأنبياءه ، فنحن نعلمه» (٢٤) .

(٢٤) الكافي ١٤٧:١ ح ٨ ،
والبحار ١١٠:٤ ح ٢٧ .

وروى الطبرسي صاحب الاحتجاج عن أمير المؤمنين عليه السلام قال : «لولا آية في كتاب الله لأخبرتكم بما كان وبما يكون وبما هو كائن إلى يوم القيامة ، وهي هذه الآية : ﴿ يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب ﴾» (٢٥) .

(٢٥) البحار ٩٧:٤ ح ٤ و ٥ .

وروى الحميري في قرب الإسناد عن طريق البرزطي عن مولانا الرضا عليه السلام قال : إن الأنمة قبله (الصادق والباقر والسجاد والسبطين وأمير المؤمنين عليهم السلام) كلهم قالوا : «والله لولا آية في كتاب الله لحدثناكم بما يكون إلى أن تقوم الساعة : ﴿ يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم

(٢٦) البحار ٤: ٩٧ ح ٦.

الكتاب» (٢٦).

والبداء يحصل في لوح المحو والإثبات ، ومنشأه علم الله الأزلي المثبت في اللوح المحفوظ .

ولشيخنا العلامة المجلسي هنا تحقيق أنيق حول مسألة اللوحين ، وتوجيه مسألة البداء ، وبيان الحكمة في مثل هذه التعابير ، وهي تعابير كنائية لا غير . راجع بيانه (٢٧) .

(٢٧) البحار ٤: ١٣٠ - ١٣٣ .

وأيضاً سيأتي أن القضاء المحتوم إنما يقع علمه على الأئمة في كل سنة في ليلة القدر ، وهو الذي لا تغيير فيه ولا تبديل . وبذلك ينحل ما أشكل على بعضهم من فهم تعابير الروايات بشأن البداء ، من أنه هل يحصل فيما وصل علمه إلى الانبياء والأئمة ، أو لا ؟ (٢٨) فعلمهم العام هو الذي يحصل فيه البداء ، أما الذي يصل إليهم في ليلة القدر ، فلا بداء فيه .

(٢٨) بحث عن المجلسي في البحار ٤: ١٣٣ .

في علمه تعالى ومشيئته في خلقه *مركز تحقيقات كامتور علوم ردي*
وقد تلخص مما مهّدناه هنا - بصدده معرفة ذات علمه تعالى - أن العلم ذو إضافة قائمة بمتضايقين ، يتقابلان ليس بينهما حجاب ، وهو أمر اعتباري انتزاعي ينتزعه العقل عند لحاظه هذا التضايق الخاص ، فإذا كان من احدهما الصلاحية لأن يدرك ، ومن الآخر أن يدرك ، حصل الإدراك لا محالة .

وهذا التأثير والتأثير في غيره تعالى إنما يتحقق بارتسام صور الأشياء في صفحة الذهن ، سواء أكانت صور الأعيان أم صور المعاني .

أما فيه تعالى فالارتسام إنما يقع في عرصات صفحة الوجود ، وكان الارتسام بذوات الأعيان والمعاني ، لا بصورها ونقوشها ، ومن ثم كان علمه تعالى بالأشياء هو نفس وجوداتها التي هي عين

حضورها بمحضر القدس تعالى ، حيث العالم كله كان رهن الحضور لديه تعالى ، لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء . وكل ما يوجد فهو حاضر علمه تعالى ، وأصبح متعلق علمه الفعلي بهذا الوجود الخاص ، وقد كان متعلق علمه الذاتي الأزلي بوصف أنه سيوجد .

وهذا الاختلاف في نوعية العلم إنما هو بالنظر إلى أحد طرفي المتضايقين (المعلوم) ، لا بالنظر إلى الطرف الآخر (العالم) ؛ ومن ثم لم يحصل تغيير في ذات علمه تعالى ، وإنما حصل في تعلقاته وإضافاته .

وأما مشيئته تعالى فهي تابعة لعلمه الفعلي المتعلق بالمصالح المتجددة ، حسب اختلاف الشرائط والأحوال ، فإذا ما تجددت مصلحة أي بدت على صفحة الوجود ، تحقق علمه تعالى الفعلي ، أي تعلق بها ، الأمر الذي يوجب تغيير مشيئته في الخلق والإيجاد . فالبدء إنما يحصل في المشيئة التابعة لعلمه الفعلي الحاصل فيما لا يزال ، وهو لوح المحو والإثبات . أمّا علمه الذاتي الثابت في الأزل ، المعبر عنه باللوح المحفوظ ، وبأم الكتاب ، فلا تجديد فيه ولا تغيير . وهذا هو معنى قوله تعالى : ﴿ لكل أجل كتاب ﴾ * يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب ﴿ (٢٩) .

(٢٩) الرعد : ٢٨ - ٢٩ .

• قال سيّد المرعشي : (ع) :

العلم رُشِدٌ
لِمَنْ عَمِلَ بِهِ .
شرح الحاشية